مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

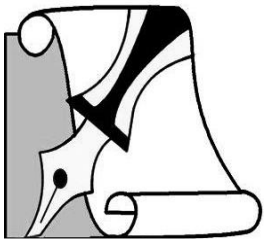

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

في الثامن من شهر شباط الحالي بدأ لبنان في اختبار مرحلة تخفيض إجراءات الإقفال في ظل مخاوف من فلتان ناشئ عن كثرة الأذونات والاستثناءات، بما يضيع أسابيع الإقفال التي بدأت تؤتي ثمارها ولو نسبيا.

وكان المشهد الأولي للخروج التدريجي غير مشجع وتمثل بحجم الناس الذي غادروا الإقفال وخرجوا بسياراتهم وتخطوا قواعد التباعد الاجتماعي في الأماكن التجارية، وغابت الكمامة عن وجوه أغلبهم، ما أعاد قرع جرس الإنذار لمخاطر خسارة كل العائدات الإيجابية لفترة الإقفال وقد بدأت تظهر نتائجه الإيجابية رغم تراجع عدد الفحوصات علما ان اعداد الوفيات تؤشر الى المصابين بوباء كورونا قبل أسابيع وليس اليوم.

هي إذا مرحلة الفتح التدريجي في موازاة انتظار وصول اللقاحات على انواعها. وتشير حركة السير اللافتة التي وصلت إلى ازدحام في بعض المناطق لا سيما في بيروت، الى ارتفاع مرتقب في عدد المصابين بعد فتح بعض القطاعات واستفادة المواطنين من ذلك للتبضع والتموين. وستكون المرحلة الاولى محل رصد وتقييم تمهيدا للانطلاق الى المرحلة الثانية قبل الثالثة والرابعة.

في هذه الأثناء استمر الجمود الحكومي وسط حديث عن حوار خارجي لحلحلة العقدة الحكومية المستعصية على الداخل. وثمة حديث يتقاطع عليه المسؤولون على اختلافهم بأن لا حكومة في المدى المنظور، وسط ترقب لجولة الرئيس المكلف سعد الحريري خارجيا وما سيخرج به في ذكرى 14 شباط والتي سيؤكد فيها تمسكه بمواقفه التي من شأنها أن تعزز شعبيته في شارع، فضلا عن انه سوف يبعث برسائل إلى الخارج قبل الداخل.

لكن أكثر من معني بالشان الحكومي يتحدث عن أن العقدة هي محلية بالدرجة الأولى وتتمثل بالصراع بين الرئيس ميشال عون والرئيس الحريري الذي يعمل لتأمين مظلة عربية وإقليمية ودولية له تجبر في النهاية الرئيس عون على التسليم بتشكيلة الحريري ولو بعد الحين.

ويرى التيار الوطني الحر أن لا حكومة ستتشكل إلا وفق معايير موحدة تسري على الجميع، وأن محاولة الرئيس المكلف تجاوز الرئيس عون لا يمكن أن تمر على الاطلاق، وهذا ما يعرفه الجميع، ويعني أن على الحريري إذا كان يريد فعلا تأليف حكومة مهمة إنقاذية أن يتفاهم أولا وأخيرا مع عون والالتزام بما نص عليه الدستور لا التلطي بالمبادرة الفرنسية، خاصة أن هذه المبادرة الجميع متمسك بها.

ويعتبر التيار أن ما يجري اليوم من توجيه السهام نحو بعبدا عند كل محطة او استحقاق سواء من الحريري أو من غيره من القوى السياسية الأخرى يأتي في سياق مترابط، فهؤلاء جميعا يصبون في النهاية في الخندق نفسه ولو انهم ليسوا حلفاء في الظاهر، ومع ذلك فإن الرئيس عون الذي لم يتنازل يوما لا يمكن أن يخضع لضغوط هؤلاء وعلى الجميع ان يدرك ذلك.

وفي ظل التوتر الداخلي بين اركان في الحكم، توقف الوسط السياسي والإعلامي أمام دعوة البطريرك الماروني بشارة الراعي لتدويل الوضع اللبناني، وانتظر كثيرون مواقف الفاتيكان التي ستصدر لرصد ما إذا كان كلام الراعي يحظى بتأييد فاتيكاني أو يمثل تعبيرا عن مشروع جدي مطروح في الأوساط الدولية، فجاء موقف البابا فرانسيس بالدعوة لاستعادة لبنان كنموذج تعددي لعافيته من دون أية إشارة للتدويل ما يعد دلالة كافية على حدود كلام الراعي الذي يتابع في مواقفه التصعيدية وانتقاده للطبقة السياسية.

والبابا الذي تمنى أن يشهد لبنان التزاما سياسيا وطنيا ودوليا يساهم في تعزيز الاستقرار في بلد يواجه خطر فقدان هويته الوطنية والإنغماس داخل التجاذبات والتوترات الإقليمية، وهو ما توقف عنده كثيرون، تنقل أوساط متابعة لمواقفه انه قلق على هوية لبنان والحضور المسيحي الذي لا يقتصر على كونه أقلية وحسب في الشرق الاوسط.

وسارع التيار الحر إلى التوقف عند كلام البابا عن أن إضعاف المكون المسيحي في لبنان يهدد بالقضاء على التوازن الداخلي اضافة الى قلقه من موضوع حضور النازحين السوريين

والفلسطينيين، من دون نسيان التحذير من مغبة انهيار البلاد اقتصاديا وهو ما يخشى الخارج منه وخاصة الغرب.

وإذا كان الفرنسيون قد أخذوا على عاتقهم محاولة افادة لبنان من فرصة مبادرتهم، فإن البعض القريب من الدوائر الفرنسية يحذر من أن يقطع عليهم أركان في الحكم حماستهم في التصدي للملف اللبناني عبر افتعال توترات سياسية في كل الاتجاهات وقطع ما تبقى من شعرات واصلة في العلاقات المهتزة اصلا بين القوى السياسية، وهو الامر الذي يجعل من امكانية توفير مساحات مشتركة حول الملف الحكومي، تبنى عليها حكومة توافقية ولمهمة إنقاذية، صعبا.

وقد فرضت السجالات الداخلية وخاصة بين فريق العهد اي الرئيس عون ورئيس التيار الحر جبران باسيل من جهة، وحركة أمل والرئيس نبيه بري من جهة ثانية، انتكاسة للمشهد الداخلي الهش خاصة بعد الفجوة الكبيرة بين موقفي تياري الحر والمستقبل. ولعل ما يخشى منه المواكبون لهذا الملف وتعقيداته، وما استجد ويستجد حوله من تسخين لكل الجبهات السياسية، وإخضاعها للغة السجال العنيف وصب الزيت على نار الخلافات القائمة على كل العناوين والتفاصيل وكذلك المعايير، ان تصطدم المساعي الفرنسية بفشل جديد وحتى ولو كانت قوة الدفع الفرنسية في اتجاه انجاح المبادرة أقوى هذه المرة مما كانت عليه مع اعلانها آخر آب الماضي، لكن نقطة ضعفها تتجلى في أنها قد لا تجد من يتلقفها في بلد يبدو الإنقسام فيه اقوى من كل الوساطات والمبادرات.

يأتي كل ذلك مع عودة حراك الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون تجاه لبنان، ما يخضع لمشاورات ديبلوماسية عربية واوروبية انطلاقا من دعم المبادرة الفرنسية، مع التأكيد المتجدد على القادة اللبنانيين بتلقف الفرصة التي تتيحها باريس هذه المرة وخصوصا انها تنطلق من رغبة فرنسية شديدة لتطبيقها وبدعم اميركي أكيد لها، وتناغم عربي جدي هذه المرة معها لكن من دون موقف سعودي قاطع.

لكن ثمة من يحذر من الاقتصاديين في البلد نقلا عن الخارج، من محاولة خداع المجتمع الدولي والهرب من الاستجابة لمتطلبات إنقاذ لبنان وشراء الوقت، ما يعزز القناعة لدى كل المجتمع الدولي بأن النية لدى السياسيين هي ليست تأليف حكومة تباشر عملية طويلة وشاقة في الاصلاحات وتنهي منطق المحاصصة وتحقيق المكاسب الذي ادى الى تفاقم الازمة في لبنان.

ويؤكد هؤلاء أن مشكلة لبنان اليوم ليست في ازمته الصعبة فقط، بل في لامبالاة المسؤولين فيه، مع علمهم أنهم بلامبالاتهم يدفعون المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية الى أن يكون أكثر تصميما على حجب المساعدات عن لبنان. وهناك توجه لدى المجتمع الدولي في زيادة المساعدات الانسانية للشعب اللبناني، وهذا الأمر يشكل أولوية، ولكن لا مساعدات اقتصادية ومالية للدولة اللبنانية طالما ظل المسؤولون يرفضون ويتهربون من اجراء اصلاحات.

وثمة تحذيرات تتعاظم حول انهيار لبنان اقتصاديا وتتعزز هذه المخاوف من اداء القادة اللبنانيين. فالدولة في حالة تآكل، واللبنانيون وضعهم صعب جدا وقلقون على مستقبلهم وهناك هروب متواصل من تشكيل حكومة، وهذا معناه الهروب من الاصلاحات المطلوبة لحماية مصالحهم ومكتسباتهم وشراكتهم في الفساد، وبالتأكيد فإن استمرار الوضع على ما هو عليه وبقاء السياسيين يتصرفون على هذا النحو الذي يغلبون فيه مصلحتهم على مصلحة لبنان، سيجعلان وضع لبنان ميؤوسا منه بالكامل، وستحل فيه مصاعب لا تحتمل، حسب رؤية هؤلاء.

في هذه الأثناء زار لبنان وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، حيث التقى رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة حسان دياب، وجاء كلامه كالعادة ديبلوماسيا ان تشكيل الحكومة شأن داخلي، وبأن قطر تربطها علاقات جيدة مع الأطراف كافة وستدعم أي مسار يؤدي إلى تشكيل الحكومة ولا تسعى لنسف المبادرة الفرنسية بل استكمال المساعي الدولية لتشكيل حكومة.

وعلم أن الجانب القطري كان قد أبدى استعداده لزيارة لبنان والمساعدة منذ مدة، غير أن الجهات المعنية في لبنان ارتأت في حينه أن الموعد غير مؤات نظرا لمحاولات كان يجريها الرئيس دياب عبر أحد مستشاريه لفتح طريق الرياض، دون أن يوفق بذلك.
أما الآن وبعد المصالحة السعودية القطرية، لم يعد من مبرر قطري أو لبناني لتأخير مثل هذه الزيارة التي تندرج تحت عنوان استطلاع حاجات لبنان المالية والإقتصادية، في انتظار أن تنهي الأطراف المعنية مخاض ولادة حكومتهم الموعودة للبدء بتقديم ما يمكن ضمن خطة متكاملة.

ويكشف المتابعون للزيارة بأن الجانب القطري لم يعلن عما في جعبته على الملأ، إذ أنه يحمل أفكارا للمساعدة على عملية التشكيل، وهذه الأفكار ليست بعيدة عن الأميركيين ولا عن المبادرة الفرنسية التي يسعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى حشد التأييد الدولي لها بشكل واسع.
لكن في كل الاحوال تبدو الصعاب الحكومية كبيرة، وبالإضافة إلى عقدة الثلث المعطل ومعادلة وزارتي العدل والداخلية، يبدو ان الرئيس الحريري لا يزال غير متجاوب كما يجب مع مشاركة حزب الله في الحكومة وهو يخشى الفيتو الأميركي والسعودي الذي لم يحل علاقته معه حتى اللحظة برغم بعض الخرق الايجابي الذي حققه مؤخرا بمسعى اماراتي.

لكن في المقابل برز تسارع بوتيرة المشاورات الخارجية والداخلية في سبيل تسهيل تشكيل الحكومة، ويلفت متابعون للملف الحكومي النظر إلى إشارات إيجابية منها زيارة الرئيس الحريري إلى مصر، والتي تسري معلومات عن أنها تسلمت من السعوديين ملفات عديدة في المنطقة منها ملف لبنان، ويشير البعض الى أن الزيارة كانت ناجحة، والحريري يصر هذه المرة على أن لا يكرر خطأه السابق، أي تشكيل حكومة من دون رضى السعوديين والدول العربية، لأن ذلك يعني إقفال الباب العربي والخليجي بوجهه، وهذا ما يعني فشل أي حكومة مستقبلا.
كما يتوقف آخرون عند عودة السفير السعودي إلى بيروت بعد غياب دام أشهر، ويعدونه رسالة إيجابية بشأن الموقف السعودي المتصلب تجاه لبنان في الأشهر الماضية، اضافة طبعا الى زيارة الوزير القطري.

وفي عودة إلى موضوع التدويل الذي صدر عن أكثر من جهة ما له دلالاته، في مقابل التحذيرات منه، فبعد المطالبات بتدويل التحقيق في إنفجار مرفأ بيروت، والملف الحكومي وتعديل النظام اللبناني، تبرز اليوم مطالبات بتدويل التحقيق في مقتل الناشط لقمان سليم، وكل ذلك على وقع مشاورات دولية إقليمية محلية، لتسهيل تشكيل الحكومة.

ولعل البطريرك الماروني بشارة الراعي هو المطالب الابرز بتدويل الأزمة، أو ما يسميه البطريرك طلب المساعدة من الأمم المتحدة، الأمر الذي تراه مصادر قيادية في فريق 8 آذار مطلبا قديما عمره حوالي 15 عاما، فمنذ الخروج السوري من لبنان واغتيال الرئيس رفيق الحريري، انتقل الملف اللبناني من يد تحالف دولي بقيادة سوريا إلى عدة تحالفات جعلت الأوضاع السياسية في لبنان صعبة للغاية.

ويؤكد متابعون للموضوع في بكركي ان دعوات البطريرك مفهومة في هذه الظروف، خصوصا انه من أطلق فكرة الحياد ويريد تبني النظرية من قبل الدول الغربية، وعلى رأسهم الفاتيكان، الذي وجد أن الوقت لا يزال غير صالح حاليا لتعديل النظام اللبناني، مشددة على ان طرح الراعي لن يثير الحساسيات لأنه يعلم كما الجميع أنه لا يمكن لأحد فرض أي شيء على الآخرين، وبالتالي فإن اي مسار للازمة واي تطوير للنظام، واي تسويات لا يمكن أن تنطلق إلا من وفاق وطني شامل.

لكن في المقابل لم يكن رئيس الجمهورية ميشال عون وفريقه السياسي مرتاحين لدعوة الراعي لعقد مؤتمر دولي خاص بلبنان برعاية الأمم المتحدة، وهذا ما نقله إليه وفد التيار الوطني الحر في زيارته إلى بكركي في محاولة.

لكن وفد التيار إلى بكركي لم ينجح في إقناع الراعي بأن يعيد النظر في دعوته بذريعة أن هناك ضرورة لإعطاء فرصة جديدة لإنجاح المبادرة الفرنسية، وجاء البرهان على تمسكه بموقفه في قوله في عظته بعدها لمناسبة عيد مار مارون، أن اللبنانيين يعانون العذابات ويقدمون

التضحيات والدولة مشغولة بأمور صغيرة والمسؤولين يتنافسون في تعطيل الحلول ما يدفعنا للتطلع إلى الأمم المتحدة.

وشكل موضوع التدويل مناسبة لتحريك المياه الراكدة بين الجانبين، وقد جاءت الزيارة بهدف رفع العتب، والوفد شدد على المواقف المعلنة لرئيسه النائب جبران باسيل، إن لجهة تمسكه بالمبادرة الفرنسية لإنقاذ لبنان، أو لجهة دعوته رئيس الحكومة المكلف للتوجه إلى بعبدا للقاء الرئيس عون والتفاهم معه حول تشكيل الحكومة، من دون أن يغيب عن باله التوقف أمام الأسباب الموجبة التي أملت عليه القيام بهذه الزيارة، وأبرزها أن مجرد تدويل الأزمة اللبنانية سيؤدي إلى تعطيل الدور الموكل لرئيس الجمهورية الذي يعود له دعوة الأطراف للحوار.

بين السياسي والدستوري والطائفي

في هذا الوقت تتزايد الانتقادات للعهد وللرئيس عون. ويقول المنتقدون إنه يجب ان يلعب دور الحكم والحامي للدستور بدلا من أن يتحول إلى طرف سياسي ويتصرف باستمرار وكأنه لا يزال يتزعم تياره السياسي. وبذلك، انتزعت منه المبادرة لأنه لم يعد حياديا وبات طرفا بالنزاع.

ويوجه إليه الطرف السني الذي بات يتمحور وراء الحريري وخاصة نادي رؤساء الحكومات، انتقادات لاذعة تتخذ طابعا طائفيا وهم يقدمون مثلا اخيرا يتمثل في اجتماعات المجلس الأعلى للدفاع التي تتالت منذ استفحال وباء كورونا في البلاد، علما انه اتخذ قرارات هامة أخيرا صدقت على توصيات اللجنة الوزارية المعنية بالوباء، وجاء ذلك في ظل الفراغ الحكومي وتعذر اجتماع حكومة تصريف الأعمال مع أن الوضع الضاغط يتيح لها الاجتماع وسط الأزمات الحالية نظرا لخطورتها.

وما لوحظ مؤخرا أن الاجتماعات المتكررة للمجلس تستدعي بعض الاعتراضات السياسية الدستورية التي تتمحور حول اعتبار أنه تجاوز صلاحياته، ومنها مثلا قيامه سابقا بوضع تكليفات لبعض وزراء الحكومة، وصولا الى قول البعض إنه وضع يده على صلاحيات منوطة

بالسلطة التنفيذية، تحديدا الحكومة ذات الرئيس السني، وسط خشية بعض الشرائح من اعتماد بعض الأعراف الجديدة في البلد.

وهي ليست المرة الاولى التي تتوجه فيها السهام نحو المجلس، فقد تعرض لانتقادات الصيف الماضي بدعوى تعويم حكومة الرئيس حسان دياب لمحاصرة دعوات إسقاطها. كان ذلك قبل كارثة انفجار 4 آب، ومن بعدها استقالت الحكومة لتصبح مصرفة للأعمال، وفي هذه الاثناء تابع المجلس اجتماعاته نظرا لدقة الوضع الصحي في ظل التخبط في مواجهة كورونا ولم يكن في الامكان، في ظل رفض دياب لدعوة حكومته الى الاجتماع، ان لا يجتمع المجلس فالطبيعة ترفض الفراغ ومن الضروري فرض التعبئة العامة في البلاد.

على أن تكرار اجتماعات المجلس طرح أسئلة حول مدى قانونية وصلاحيات هذا الأمر ومدى قدرته على ممارسة سلطة تنفيذية على الأرض تتجاوز سلطة الحكومة القائمة، علما ان رئيس الجمهورية ميشال عون ترأس اجتماعاته وهو الذي دعا إليها والتي حضرها رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب نائبا لعون في المجلس.

وتتصاعد الانتقادات كون للمجلس صلاحيات كبيرة تعنى أساسا بوضع الإجراءات اللازمة بمواضيع الدفاع الوطني والسياسة الدفاعية والعسكرية وفي إمكانه فرض التعبئة في البلاد، لكنه ليس جهة تتفوق على الحكومة، أي أن سلطته ليست أعلى من سلطتها وهو ليس بديلا عن الحكومة التي من المفترض ان تكلفه بمهامه.

وهذا مثال بسيط على التململ السني من اداء رئيس الجمهورية يضاف الى الاعتراض الناتج عما يحكى عن عرقاته تشكيل الحكومة، علما ان اكثر من تفسير دستوري لمسألة طبيعة تشكيل الحكومية بين رئيسي الجمهورية والحكومة والتي لم يحسمها الطائف.

هنا يجدر بنا التوقف عند سؤال ما اذا كانت الأزمة هي معضلة حكم أو أزمة حكام. مع الإشارة إلى أن مهندسي اتفاق الطائف كان هاجسهم انتزاع الصلاحيات من رئيس الجمهورية قدر الامكان، مع طغيان طيف العماد ميشال عون حينها على مناهضيه في اجتماعات الطائف في

العام 1989 والخشية من وصوله رئيسا للجمهورية ولو بعد حين كما يردد أكثر من مشارك في هذا الاتفاق.

ربما لهذا لم يتنبه النواب المجتمعين في الطائف حيث تلقوا نبأ حل مجلسهم من قبل عون الذي كان يرأس حكومة عسكرية في ذلك الحين، الى ثغرات ظهرت كثيرا في المرحلة الاخيرة في لبنان، بعد ان كانت تلك المشاكل مستترة في ظل الرعاية السورية للحكم اللبناني منذ إعلان رئيس الجمهورية الياس الهراوي افتتاح مرحلة الجمهورية الثانية في أيلول من العام 1990 بعد التوصل الى اتفاق الطائف قبلها في تشرين الثاني من العام 1989.

ومع حلول العماد عون رئيسا في العام 2016، بدا واضحا انه لن يكتفي بظاهر الصلاحيات وهو الرئيس القوي والشرعي مسيحيا. هو احتفظ بموقف رافض للطائف وكابر لفترة طويلة، لكن لم يكن لديه الخيار سوى بمواجهة هذا الاتفاق من الداخل.

واليوم يتهم البعض رئيس الجمهورية بتوسل صلاحيات لم ينيطها الطائف به وليست عملية تأليف الحكومة سوى مثالا على ذلك، وسط الكثير من الاجتهادات في التفسير التي لا تنفع في الظرف الحالي.

ومهما كانت أسباب مأزق البلاد في عملية التشكيل، تبدو النتيجة واحدة في ظرف يحتاج فيه اللبنانيون الى حكومة أكثر من أي وقت مضى.

ودستوريا يصدر مرسوم تشكيل الحكومة بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وبالتالي طالما أن هذا الاتفاق وهو سياسي، غائب، فالحكومة لا تؤلف. وتحدد ذلك الآلية الدستورية المعتمدة التي تفرض بحسب المادة 53 والفقرة الرابعة، اتفاق رئيسي الجمهورية والحكومة على هذا الموضوع، وخارج هذا الاتفاق السياسي لا يصدر المرسوم كونه يحمل توقيع الرئيسين، وبالتالي لا يستطيع احدهما ان يتفرد في التشكيل من دون الآخر ومحكوم عليهما ان يتفقا ولا مفر من ذلك.

لكن في ظل الظرف الحالي برز سؤال اثار الجدل كثيرا تمثل في المدى الذي تبلغه صلاحية رئيس الجمهورية في المشاركة في عملية التشكيل وهل على رئيس الجمهورية فقط التوقيع أو الاكتفاء بضرب تشكيلة الرئيس المكلف عبر حجب هذا التوقيع الذي لا تبصر الحكومة النور من دونه؟

الواقع ان المادة 53 من الدستور تعدد صلاحيات رئيس الجمهورية وفي الرقم 4 من تلك الصلاحيات نص الدستور على أن يصدر رئيس الجمهورية مرسوم تشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء وبالتالي الاصدار هو مفهوم دقيق جدا وليس شكليا.

ثمة من يعتبر بأن رئيس الجمهورية ليس في وضع الصلاحية المقيدة. وهناك ما يشير الى تلك الصلاحية التي تفرض على الرئيس التوقيع في حالات معينة، لكن وجهة النظر هذه تؤكد ان لديه صلاحية دستورية كاملة وهو ليس مقيدا بالتوقيع وفي امكانه الاختيار بين التوقيع وعدمه.

كل التحليلات تؤكد ان الرئيسين عون والحريري محكومين بالاتفاق وهذا يعني ان على رئيس الحكومة المكلف بحث الموضوع مع رئيس الجمهورية والعكس صحيح، فلا يستطيع رئيس الجمهورية فرض تشكيلة ما على رئيس الحكومة، لذا فالتشكيل مشترك في الاتجاهين خاصة وان رئيس الحكومة لا مدة لديه في تقديم التشكيل، علما ان هناك في العلم الدستوري ما يسمى بالمهلة المعقولة وهي مهلة تخطاها البلد.

وثمة سؤال يطرح نفسه هنا حول الدور الذي من الممكن لمجلس النواب ان يقوم به وقد طرح البعض ان يوجه رئيس الجمهورية رسالة الى المجلس النيابي يطالبه بالتحرك ازاء الفراغ الحاصل.

لكن المجلس لا يستطيع حتى التصرف واذا كان هو الذي سمى رئيس الحكومة، فإنه اليوم لا يستطيع سحبها. ثمة نظريات دستورية تقول إن رئيس الجمهورية، كما سمى رئيس الحكومة، فهو يستطيع سحب هذا التكليف لكن لا سابقة لذلك. الا ان غالبية وجهات النظر الاخرى تلفت النظر الى ان هذا الامر غير ملحوظ في الدستور ويتطلب نقاشا طويلا.

يقول البعض إن العهد يدفع الحريري الى الاعتذار عن تكليف الحكومة. ولكن المؤكد ان الحريري هو الذي يختار ذلك وهي صلاحية يحتفظ بها وتقع في اطار حريته، والدستور يسمح له في ان يستمر في التكليف الى فترة غير محددة.

والواقع ان هذه المشكلة ستلد مشاكل دستورية أخرى ذات مكمن سياسي، وقد يكون المشرعون في الطائف تعمدوا تضمين اتفاقهم تلك الثغرات او قد يكون ذلك جاء من دون انتباه منهم ولضغط عامل الوقت وقد يكونوا لم يتخيلوا ما يمكن ان تؤدي اليه كل الاحتمالات التي قد تحصل بعدها.

ومن المؤسف ان المجلس الدستوري المناطة به صلاحية تفسير الدستور بات معطلا على هذا الصعيد كون هذه الصلاحية قد حجبت عنه مع انه تم نقاشها في الطائف. وفي كل الاحوال ومهما دار من نقاشات، يبقى الحل سياسي في البلاد بإخراج دستوري.